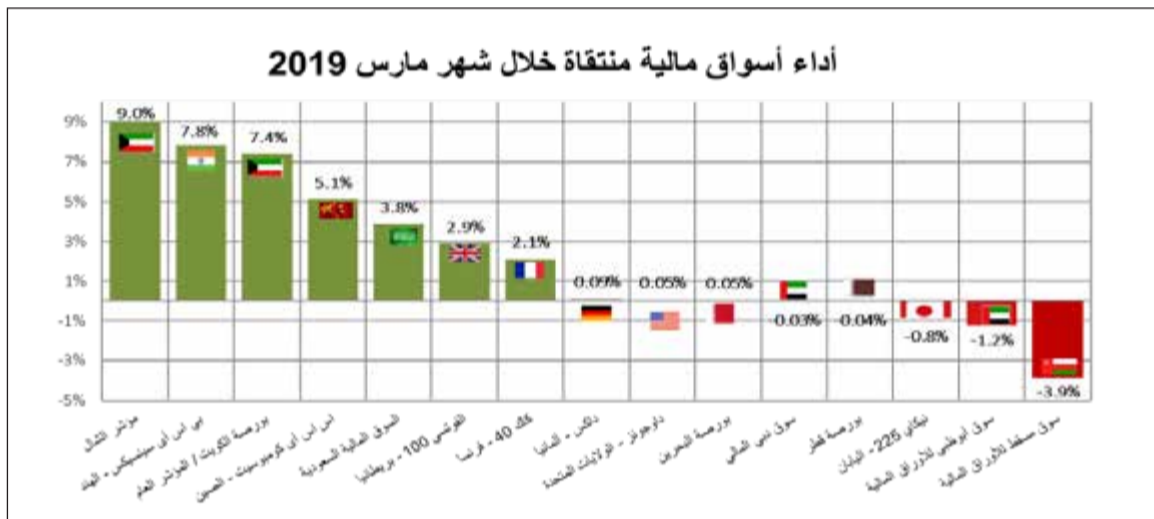




817,2 مليون دينار سيولة السوق خلال مارس الماضي

«الشال»: بورصة الكويت الأفضل أداءً عالمياً



وأضاف التقرير ان أكبر الراجحين في مارس كانت بورصة الكويت، إذا اعتمدنا مؤشر الشال الذي كسب نحو 9٪ في شهر واحد، بينما كسب المؤشر العام لبورصة الكويت نحو 7,4٪، ليأتي ثالثاً بعد السوق الهندي الذي حقق المركز الثاني خلال مارس حين أضاف مؤشره نحو 7,8٪ في شهر واحد، وقفزت مكاسبه بموقعه من أقل الأسواق الخاسرة في أداؤها منذ بداية العام إلى المركز الثامن ضمن الأسواق الراجعة وبمكاسب بنحو 7,2٪. وجاء رابع أكبر الراجحين السوق الصيني بمكاسب 5,1٪، مستمرا بموقعه كأكثر الراجحين منذ بداية العام بمكاسب لمؤشره بنحو 23,9٪، تلاه في الترتيب السوق السعودي بمكاسب بنحو 3,8٪ في شهر واحد، ومكاسب بنحو 12,7٪ منذ بداية 2019.

وأوضح التقرير ان أكبر الخاسرين خلال مارس سوق مسقط بفقدان مؤشره نحو 3,9٪، يليه خسائره منذ بداية العام إلى 7,9٪، وكان ثاني أكبر الخاسرين سوق أبوظبي بخسائر 1,2٪، لينتقل إلى قاع ترتيب الأسواق الراجعة منذ بداية 2019 بمكاسب بنحو 3,2٪، بينما ثالث أكبر الخاسرين كان السوق الياباني الذي فقد مؤشره نحو 0,8٪، وأنهى الشهر في المركز العاشر منذ بداية العام بمكاسب 6٪. وكان سوق دبي أقل الخاسرين خلال مارس بخسائر طفيفة بلغت 0,03٪، يأتي بعده السوق القطري بنحو 0,04٪.

أداء هوجيب
وأشار تقرير الشال إلى

فقدان فرص عمل للدول المستوردة للسلاح

ذكر تقرير الشال ان كميات تجارة السلاح ارتفعت بنحو 7,8٪ ما بين الحقبة 2009 و2013 والحقبة 2014 و2018، وفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

وأشار التقرير إلى ان المفارقة هي ان واردات الأسلحة انخفضت في كل مناطق العالم الجغرافية، بينما ارتفعت 87٪ لمنطقة الشرق الأوسط، رغم أنها الحقبة التي شهدت بداياتها 2014 انهيار أسعار النفط.

وقدر تقرير المعهد نصيب منطقة الشرق الأوسط من كميات السلاح المصدرة للحقبة 2014-2018 بنحو 35٪ أي أكثر من ثلث واردات العالم. ذلك يعني أن تخصيص الموارد المالية التي أصبحت شحيحة بعد فقدان أسعار النفط - وبعض مستوى إنتاجه - نحو 40٪ من مستويات 2013، بات يضغط بشدة على نصيب متطلبات التنمية منها، وهو مبرر مهم لنزوع كل تلك الدول إلى دعم جهود السلام، وعلى النقيض، تحقق صادرات السلاح لدول متقدمة وأخرى ناشئة واقتصاداتها متنوعة، نمو مطلقا ونسبيا في تلك الصادرات، فالولايات المتحدة الأميركية زادت من حجم صادراتها في الحقبة الأخيرة بنحو 29٪، ومعها زاد نصيبها من صادرات السلاح في العالم من نحو 30٪ للحقبة 2009 - 2013، إلى 36٪ للحقبة 2014 - 2018، وذهب نحو 52٪ من تلك الصادرات إلى الشرق الأوسط. مثلها زادت فرنسا صادراتها من السلاح بين الحقتين بنحو 43٪، وحتى ألمانيا مزوجة السلاح تقريبا زادت من صادراتها منه بين الحقتين بنحو 13٪. وزادت الصين، خامس أكبر المصدرين للسلاح صادراتها منه قليلا بين الحقتين بنحو 2,7٪. وذكر التقرير أن روسيا فقط فقدت نحو 17٪ من مستوى صادراتها من السلاح بين الحقتين، والسبب هو انخفاض صادراتها لكل من الهند التي دخلت حقبة تصنيعه والتي انخفضت وارداتها بين الحقتين بنحو 24٪، وفنزويلا نتيجة أوضاعها البائسة بعد أن كانت مستورد رئيسي عندما كانت تملك الأموال.

وأفاد تقرير «الشال» إلى أن صادرات السلاح للمصدر له يعني خلق فرص عمل وتطوير تقنيات تدعم من موقعها التنافسي في الصراع على التفوق الاقتصادي، بينما يعني للدول المستوردة فقدان فرص عمل بسبب شح الموارد المتاحة لتمويل التنمية. ويعني للدول المصدره فرص عمل جديدة استعدادا لما بعد انتهاء مراحل الصراع في الدول المستوردة تحت بند إعادة بناء ما دمرته الحروب، بينما يعني للدول المستوردة استمرار استنزاف مواردها المالية الشحيحة في تمويل مراحل إعادة البناء.

شركات من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 1٪ فقط من قيمة الشركات المدرجة على نحو 7,9٪ من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير مازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل بقوة إلى شركات قيمتها ضئيلة، أما توزيع السيولة على الأسواق الثلاثة خلال مارس 2019، فكانت كالتالي:

● السوق الأول: حظي بنحو 704,9 ملايين دينار أو ما نسبته 86,3٪ من سيولة البورصة، وضمنته حظيت 50٪ من شركاته على 91,2٪ من سيولته ونحو 78,7٪ من كامل سيولة البورصة، بينما حظيت نصف شركاته الأخرى على ما تبقى أو نحو 8,8٪ من سيولته، في حين بلغ معدل تركيز السيولة فيه مستوى عاليا، حيث حظيت 5 شركات ضمنه على نحو 76,3٪ من سيولته.

● السوق الرئيسي: حظي بنحو 112,3 مليون دينار أو نحو 13,7٪ من سيولة البورصة، وضمنته حظيت 20٪ من شركاته على 79,6٪ من سيولته، بينما اكتفت 80٪ من شركاته بنحو 20,4٪ من سيولته، ولا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

● سوق المزايدات: حظي بنحو 39,5 ألف دينار فقط أو نحو 0,005٪ من سيولة البورصة، وذلك أيضا في حدود المتوقع، فالهذه الأساس هو إعطاء تلك الشركات نافذة منظمة للسيولة حتى وان لم يتحقق لأي منها تداول سوى على فترات متباعدة، ومن الممكن أن نشهد طفرة منفردة في قيمة تداولاته بين الحين والآخر.

الاحتياجات التمويلية للموازنة لانزال ضخمة

صندوق النقد: المالية العامة للكويت تحسنت بعد ضبط الإنفاق

أعلن صندوق النقد الدولي في بيان صحفي، اختتام مشاورات 2019 مع الكويت بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق. وأشار البيان إلى عودة التحسن في كل من النمو الاقتصادي ورصيد الحساب الجاري في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية، حيث شهد الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي الكويتي نموا بنسبة 1,2٪ في 2018 بعد انكماشه بنحو 7,2٪ في 2017، كما تسارعت وتيرة نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية إلى نحو 2,5٪ في 2018 مقارنة بنحو 2,1٪ في 2017 مدفوعا بتحسين الثقة والإنفاق الحكومي. وعلى صعيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فقد سجل في 2016 أول عجز منذ أكثر من عقدين، إلا أنه تحول إلى فائض بنحو 5,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2017 وارتفع هذا الفائض ليصل إلى 12,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2018، كما تراجع معدل التضخم السنوي إلى أدنى مستوى منذ عدة سنوات ليصل إلى 0,7٪ في 2018 بسبب انخفاض إيجارات المسكن وترجع أسعار المواد الغذائية، وقوة سعر صرف الدينار. وأشار البيان إلى أن وضع المالية العامة للكويت قد تحسن على خلفية ضبط الإنفاق العام، ولكن الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة لانزال ضخمة، حيث ساهم ارتفاع كل من الإيرادات النفطية ودخل الاستثمارات الحكومية في تحسن أداء رصيد الموازنة العامة، ومع ذلك فإن وضع المالية العامة الأساسي «معيبرا عنه برصيد الموازنة العامة غير النفطي باستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي

تسارع وتيرة نمو القطاع غير النفطي إلى 2,5٪

دعا المديرين التنفيذيين إلى إصلاحات مالية أعمق لضمان وفورات كافية للأجيال القادمة، وشجعوا السلطات على معالجة جمود الإنفاق العام وزيادة الإيرادات غير النفطية على زيادة الإنفاق الرأسمالي لتحسين البنية التحتية وزيادة النمو المحتمل، وأكد المديرين على أهمية معالجة فاتورة الأجور الضخمة في القطاع العام، وشددوا على وجوب الموازنة التدريجية للأجور في القطاع العام والخاص لتحفيز المواطنين على التوجه للعمل في القطاع الخاص ودعم القدرة التنافسية.

القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بمؤشرات قوية تحسن وضع المالية تدريجيا على المدى المتوسط

ولفت صندوق النقد إلى أن السيولة الوفيرة الناتجة عن نمو الودائع وصادات الديون الحكومية في 2018 تدعم تعافي الائتمان. وحققت القروض الموجهة للقطاع الخاص نموا بنحو 4,1٪ «على أساس سنوي» في ديسمبر 2018، مدفوعا بارتفاع اقتراض كل من قطاع الأسر والقطاع النفطي، وتزايد أعمال البناء والإنشاءات.

توقع المديرين التنفيذيين أن يتعزز النمو الاقتصادي الكويتي وأن يتحسن وضع المالية العامة الأساسي تدريجيا على المدى المتوسط. وعلى ضوء تقلبات أسعار النفط والطبيعة المستغدة للموارد النفطية، شدد المديرين التنفيذيين على أهمية إجراء الإصلاحات المالية والهيكيلية

في بداية 2018. وحققت البنوك معدلات رسمة مرتفعة وصلت إلى نحو 18٪ في سبتمبر 2018، كما تعتبر معدلات السيولة مناسبة وضمن المتطلبات التنظيمية. إضافة إلى ارتفاع الأرباح وتحسن جودة الأصول مع انخفاض معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى أدنى مستوى تاريخي. وأشار البيان



العام جعل الحكومة غير قادرة على إصدار الدين منذ أكتوبر 2017، ونتيجة لذلك اعتمدت تزال الاحتياجات التمويلية أصول صندوق الاحتياطي العام لسد الاحتياجات التمويلية. وأشار البيان إلى أن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بمؤشرات قوية، حيث تعافى الائتمان بعد تباطؤه

أداء الاقتصاد الكويتي وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي

السنة	2018	2019	2020	2021	2202
حجم الصادرات للنفط والغاز (مليار دولار)	65,7	58,3	59,6	60,2	9,06
متوسط سعر البريميل (دولار)	70,6	61,5	61,4	60,6	1,06
إجمالي الإنتاج (مليون)	2,74	2,79	2,86	2,93	99,2
الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية	2,5	3	3,5	3,4	2,3
التضخم (%)	0,7	2,5	2,7	4,7	9,3
عوائد الاستثمار (%)	13	13,9	14,3	14,7	9,31
إجمالي الصادرات (مليار دولار)	71,6	64,6	66,3	67,3	4,86
إجمالي الصادرات غير النفطية	5,9	6,3	6,7	7,1	5,7